

المحتويات

- مقدمة .
- الجزء الأول : دور قطاع التجارة في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني .
 - ١- إسهام قطاع التجارة في إجمالي الناتج المحلي .
 - ٢- الصادرات والواردات .
- الجزء الثاني : مؤشرات أداء وكالة الوزارة للتجارة الداخلية .
 - أولاً : مؤشرات الأداء .
 - ثانياً : القضايا القانونية .
- الجزء الثالث : جهود وكالة الوزارة للتجارة الداخلية لتطوير أداء القطاع.

مقدمه :

يعتبر قطاع التجارة من القطاعات الهامة والمؤثرة في الاقتصاد الوطني ، ويعد بمثابة الشريان الرئيسي للأنشطة الاقتصادية ، حيث يقوم بدور أساسي في تحقيق الأهداف العامة ، والأسس الاستراتيجية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية مصادر الدخل الوطني وتوفير إحتياجات المواطنين من السلع والخدمات إلى جانب توفير المزيد من فرص العمل ، ويشتمل هيكل هذا القطاع على عدد كبير من المنشآت المسجلة في السجل التجاري والتي تمارس أنشطتها بكل حرية في إطار مبدأ حرية الاقتصاد .

وقد جاء إهتمام الدولة بتنمية هذا القطاع منذ المراحل الأولى للتخطيط التنموي ، حيث إنتهجت الدولة سياسة الانفتاح على العالم في مجال التجارة وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية ، وخصوصا المصحوبة بالتقنية ، وذلك بهدف تحقيق أهداف السياسات والخطط الرامية إلى توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية ، وكان للقطاع الخاص دور فاعل ومساند في هذا المجال ، حيث يعتبر المحور الرئيسي للنشاط الاقتصادي بالمملكة ، وأولت خطط التنمية الخمسية إهتماما متزايدا لهذا القطاع ليصبح ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي ، وركزت السياسات التنموية على تعزيز نمو القطاع الخاص من

خلال التوسع في إنشاء التجهيزات الأساسية اللازمة لقيام منشآته ، وإيجاد مصادر التمويل المتعددة لمشروعاته ، وتوفير أفضل الظروف والمقومات لنفاذ صادراته للأسواق الخارجية ورفع قدراتها التنافسية ، مما أدى إلى زيادة مطردة في الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع ، وكان لمشاركته في بناء القاعدة الإنتاجية بالمملكة دور بارز في الإسهام في عملية التنمية الوطنية الشاملة التي نعيشها - بفضل الله - .

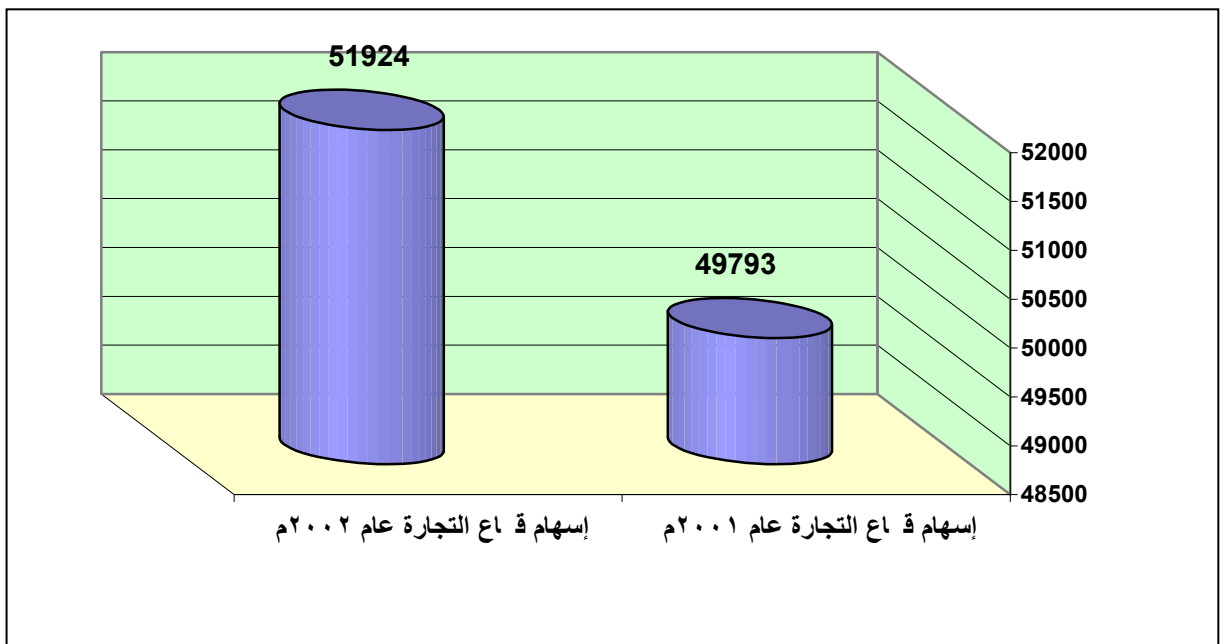
ويستعرض هذا التقرير أبرز منجزات قطاع التجارة خلال عام ١٤٢٤هـ - بالمقارنة مع عام ١٤٢٣هـ .

الجزء الأول

دور قطاع التجارة في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني

١- إسهام قطاع التجارة في إجمالي الناتج المحلي :

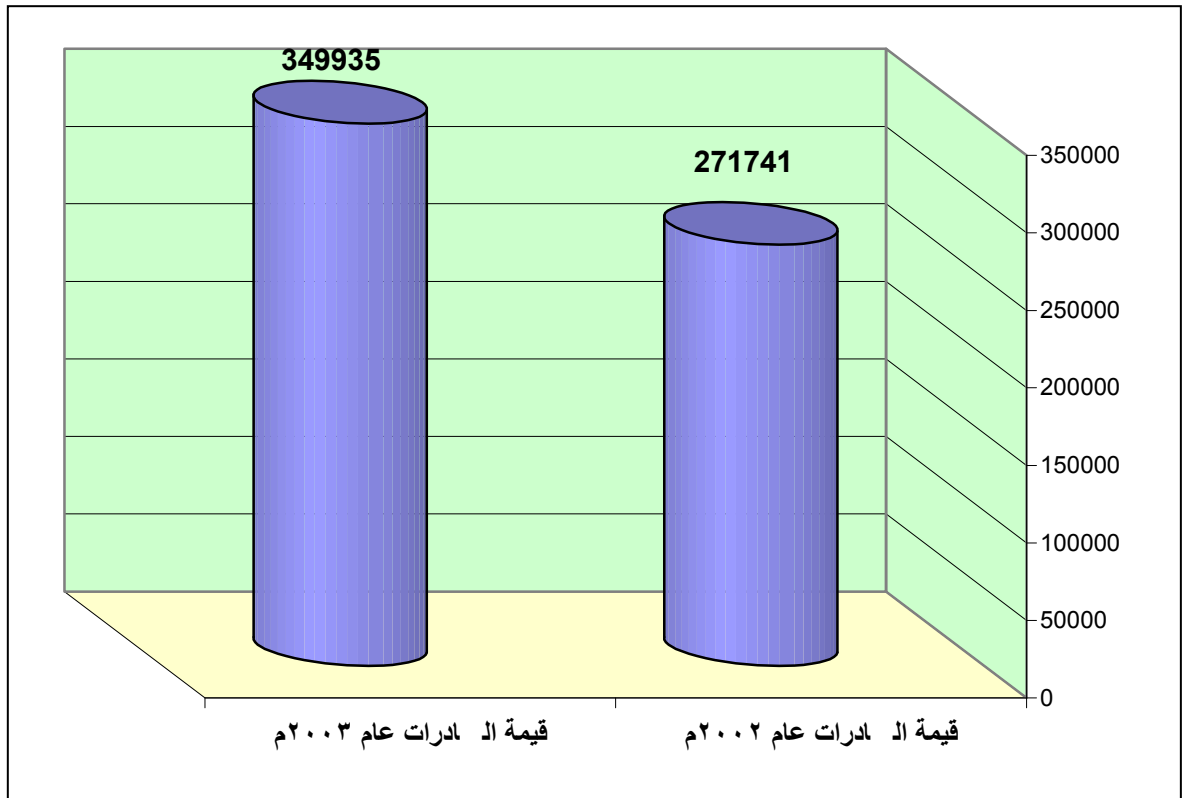
كان للسياسات الاقتصادية التي إتبتها الدولة في تشجيع الاستثمار ودعم نشاط القطاع الخاص الأثر الفعال في تحقيق معدلات نمو إيجابية لهذا القطاع ، ويعتبر القطاع الخاص أحد الروافد الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي حيث يستحوذ على النصيب الأكبر في الناتج المحلي ، وقد تزايدت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة كما هو الوضع بالنسبة للقطاعات الأخرى حيث بلغ إسهام قطاع التجارة في إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٢م (٧,٤%) بزيادة عن عام ٢٠٠١م بنسبة (٤,٣%). ويوضح الشكل التالي مقارنة لإسهام قطاع التجارة في إجمالي الناتج المحلي عامي ٢٠٠١م و٢٠٠٢م (بالآلف مليون ريال).



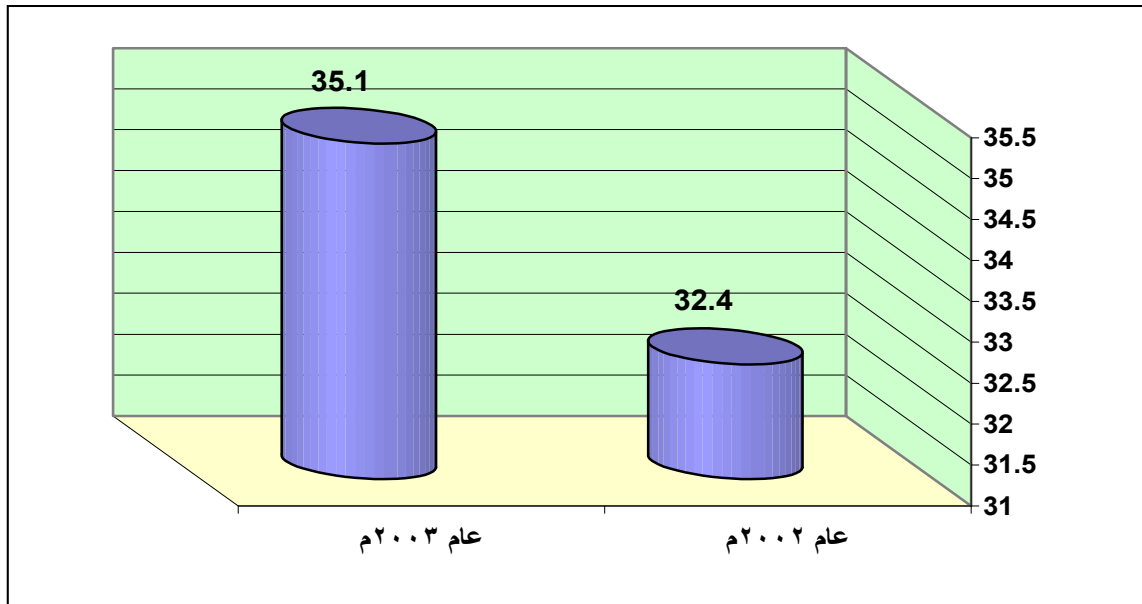
٢- الصادرات والواردات :

أ- الصادرات :

يوضح الشكل التالي تطور إجمالي قيمة صادرات المملكة خلال عام ٢٠٠٣م والتي بلغت (٣٤٩٩٣٥) مليون ريال بالمقارنة مع قيمة الصادرات خلال عام ٢٠٠٢م والتي بلغت (٢٧١٧٤١) مليون ريال بنسبة زيادة (٢٩%) .

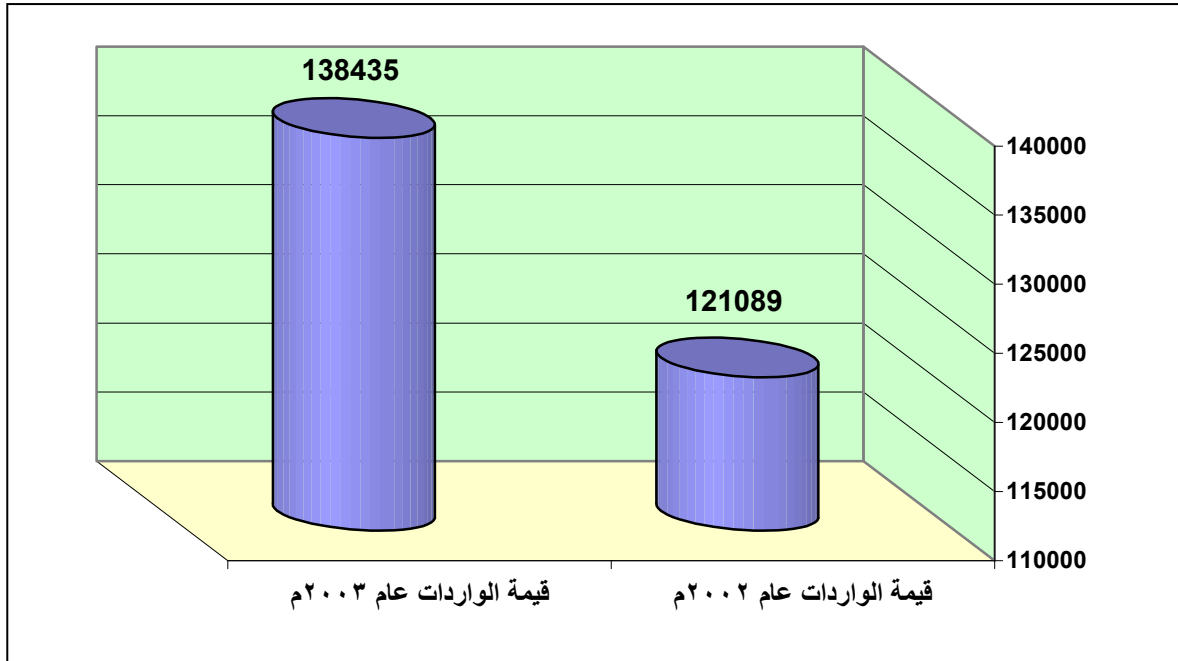


كما يوضح الشكل التالي قيمة الصادرات غير النفطية (بالألف مليون ريال) خلال عام ٢٠٠٣م بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢م ويلاحظ أن نسبة الزيادة في قيمة الصادرات غير النفطية في عام ٢٠٠٣م مقارنةً بعام ٢٠٠٢م بلغت (٨,٣%) .



ب - الواردات :

يوضح الشكل التالي الزيادة في إجمالي قيمة واردات المملكة خلال عام ٢٠٠٣م (١٣٨٤٣٥) مليون ريال مقابل (١٢١٠٨٩) مليون ريال حيث إرتفعت بنسبة (١٤%) .



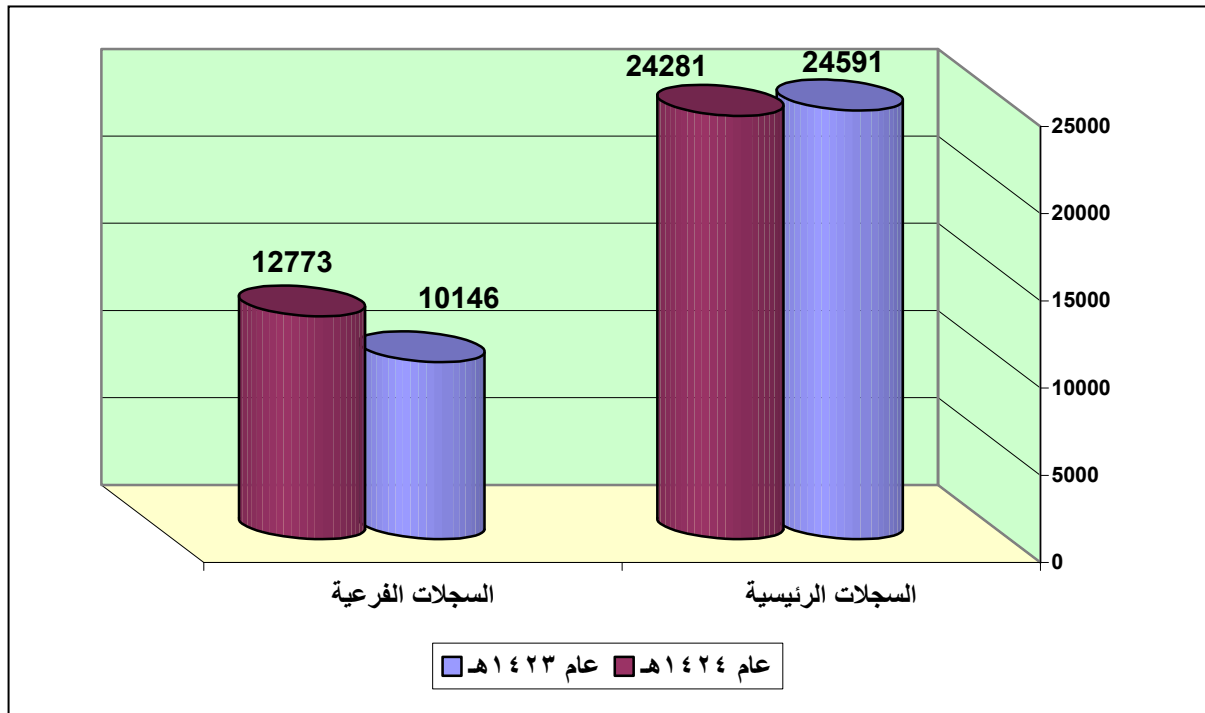
ومن أهم الدول التي إستوردت المملكة منها خلال عام ٢٠٠٣م أمريكا (١٥%) ، اليابان (١٠%) ، ألمانيا (٩%) ، الصين (٦%) ، المملكة المتحدة (٤%) ، إيطاليا (٤%) ، كوريا الجنوبية (٤%) ، فرنسا (٣%) ، الهند (٣%) ، أستراليا (٣%) ، فيما بلغت نسبة واردات المملكة من دول العالم الأخرى (٣٧%) .

الجزء الثاني أداء وكالة الوزارة للتجارة الداخلية

أولاً : مؤشرات الأداء

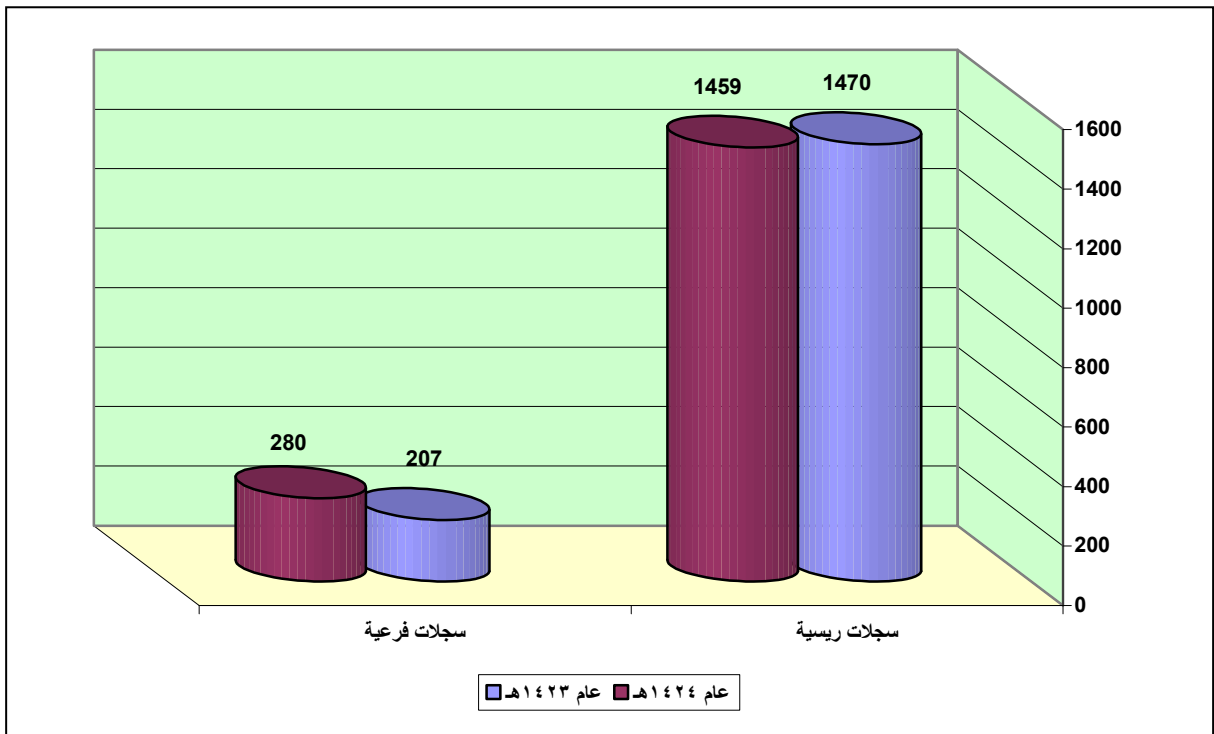
١- السجلات التجارية

بلغ عدد السجلات التجارية الصادرة خلال عام ١٤٢٤هـ — (٣٧٠٥٤) سجلاً تجارياً بزيادة عن السجلات الصادرة عام ١٤٢٣هـ — بنسبة (٦,٧%) ويعود السبب في هذه الزيادة إلى تبسيط عدد من الإجراءات منها ما هو متعلق بالسجل التجاري وإفتتاح مركز خدمات قطاع الأعمال ، ، ويوضح الشكل التالي مقارنة للسجلات الصادرة خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ (السجلات الرئيسية والفرعية) .



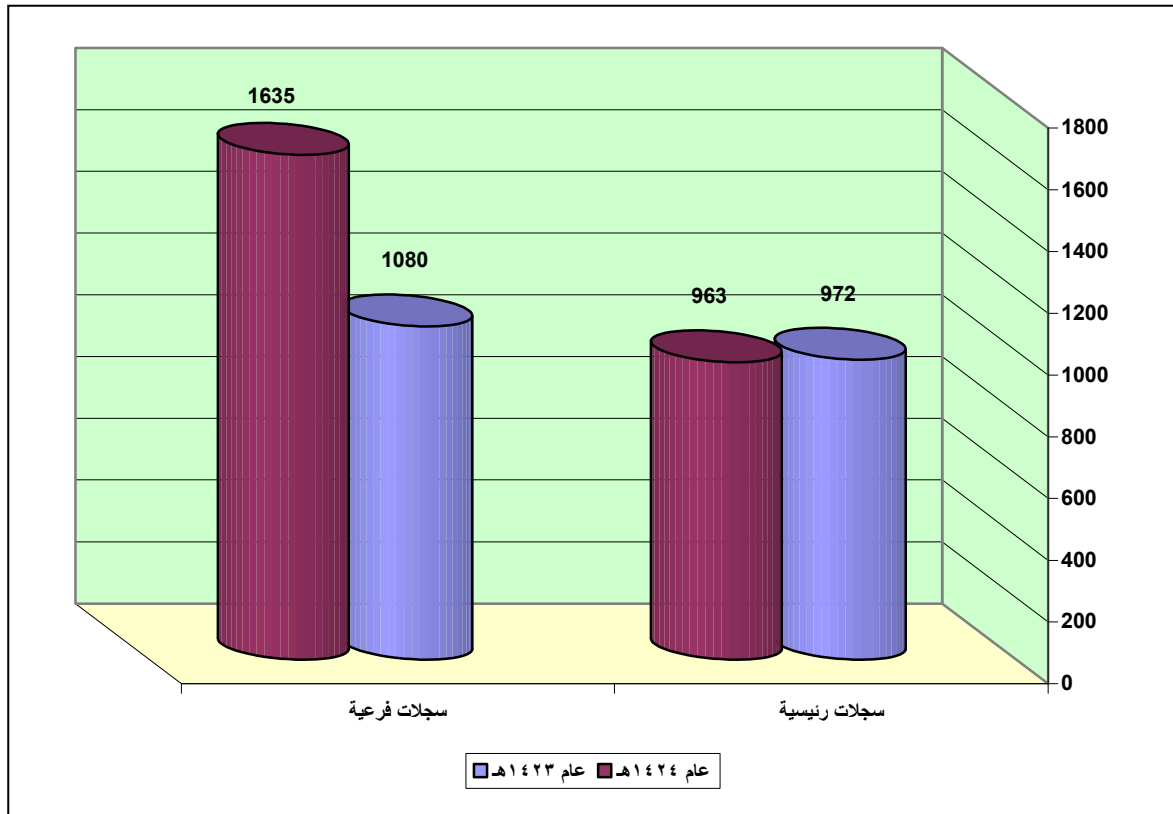
– السجلات التجارية لسيدات الأعمال :

بلغ عدد السجلات التجارية الصادرة خلال عام ١٤٢٤هـ لسيدات الأعمال السعوديات (١٧٣٩) سجل تجاري منها (١٤٥٩) سجل لمراكز رئيسية و(٢٨٠) للفروع وذلك بزيادة عن السجلات التجارية الصادرة خلال عام ١٤٢٣هـ (٣٧,٧%) ، ويتوقع أن يتزايد عدد السجلات التجارية نتيجةً لقيام الوزارة بإفتتاح مركز لسيدات الأعمال بمقرها الرئيسي ، ويوضح الشكل التالي عدد السجلات التجارية الصادرة لسيدات الأعمال خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ .



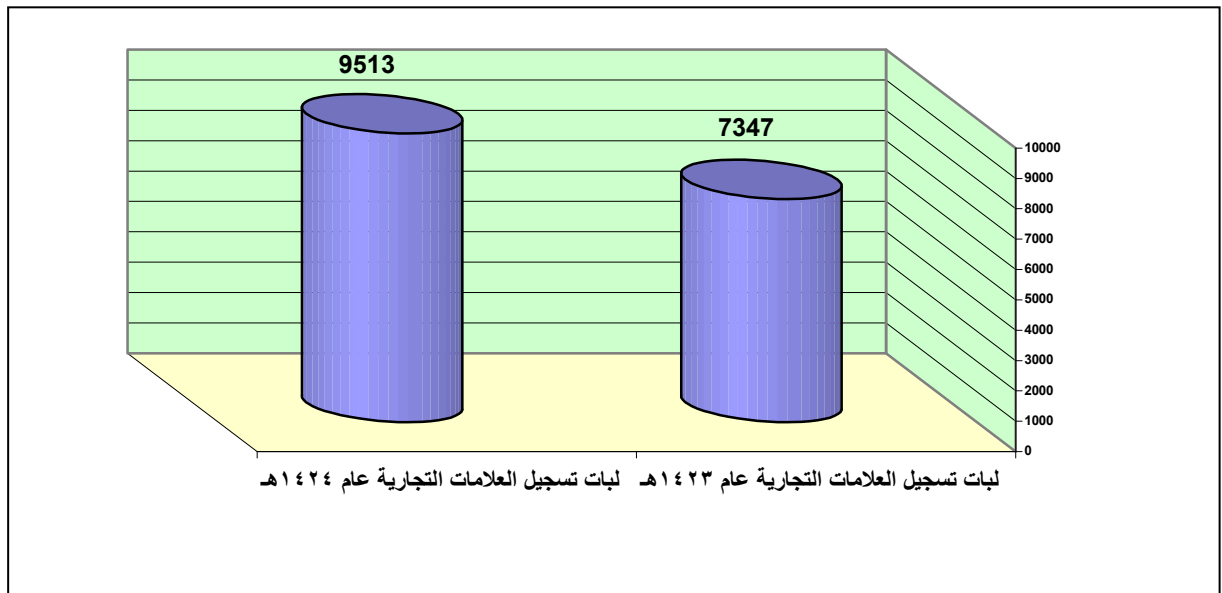
٢- الشركات

بلغ عدد الشركات التي أصدرت الوزارة سجلات تجارية لها خلال عام ١٤٢٤هـ (٢٥٩٨) سجل منها (٩٦٣) سجلات رئيسية و (١٦٣٥) سجلات فرعية بزيادة عن عام ١٤٢٣هـ بنسبة (٢٦,٦%) ويوضح الشكل التالي مقارنة لعدد الشركات المسجلة خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ .



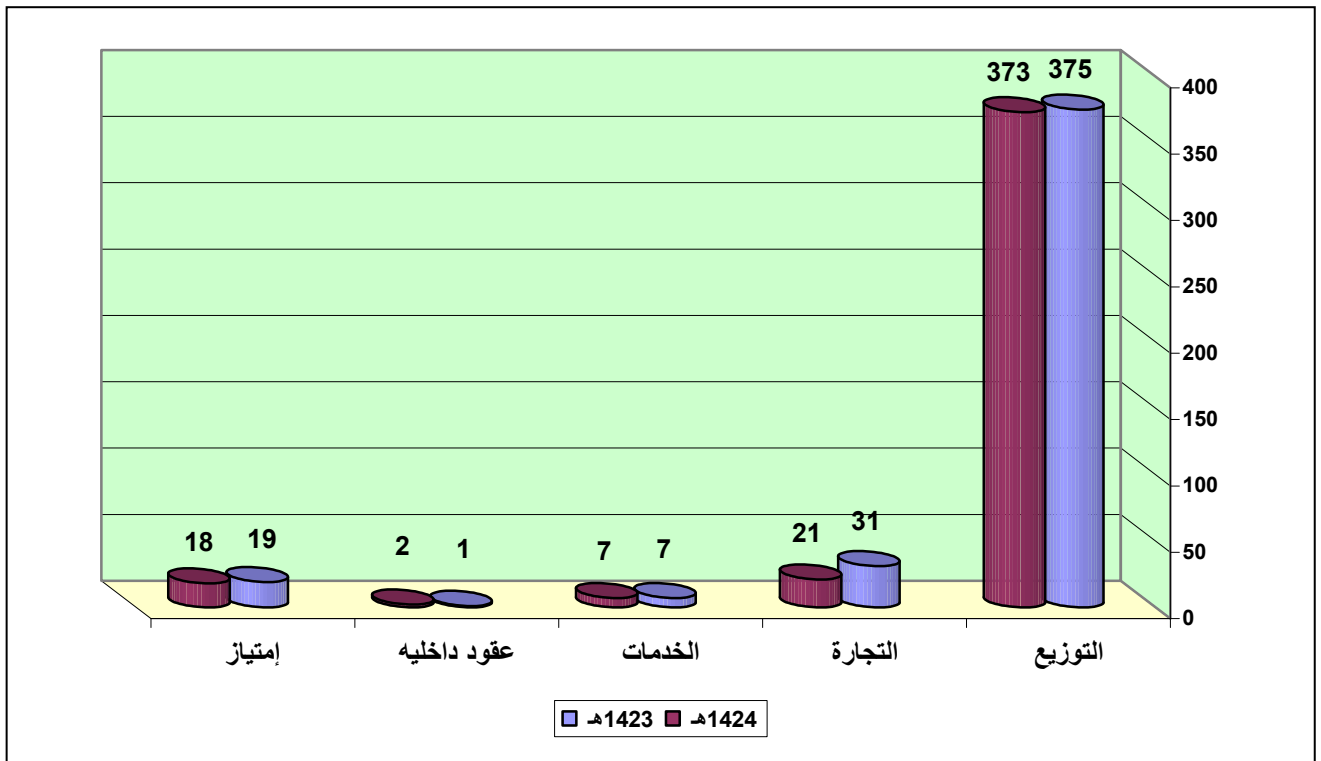
٣- العلامات التجارية:

بلغ عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية المقدمة للوزارة خلال عام ١٤٢٤هـ (٩٥١٣) طلب تسجيل علامة تجارية بزيادة عن عدد الطلبات الواردة عام ١٤٢٣هـ بنسبة (٢٩,٥%) حيث كان عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية عام ١٤٢٣هـ (٧٣٤٧) طلباً ، وقد بلغ عدد العلامات التجارية التي تم تسجيلها خلال عام ١٤٢٤هـ (٤١٠٩) مقابل (٤٩١٥) علامة تجارية تم تسجيلها عام ١٤٢٣هـ وتم رفض تسجيل (٦٩٦) علامة تجارية مقابل (١٠٠٧) علامة تجارية تم رفض تسجيلها عام ١٤٢٣هـ وبلغ عدد العلامات التجارية التي تم الاعتراض عليها (٥٥) علامه مقابل (٢٢٦) علامة تجارية تم الاعتراض عليها عام ١٤٢٣هـ ويوضح الشكل التالي مقارنة لطلبات تسجيل العلامات التجارية خلال عامي ١٤٢٣هـ



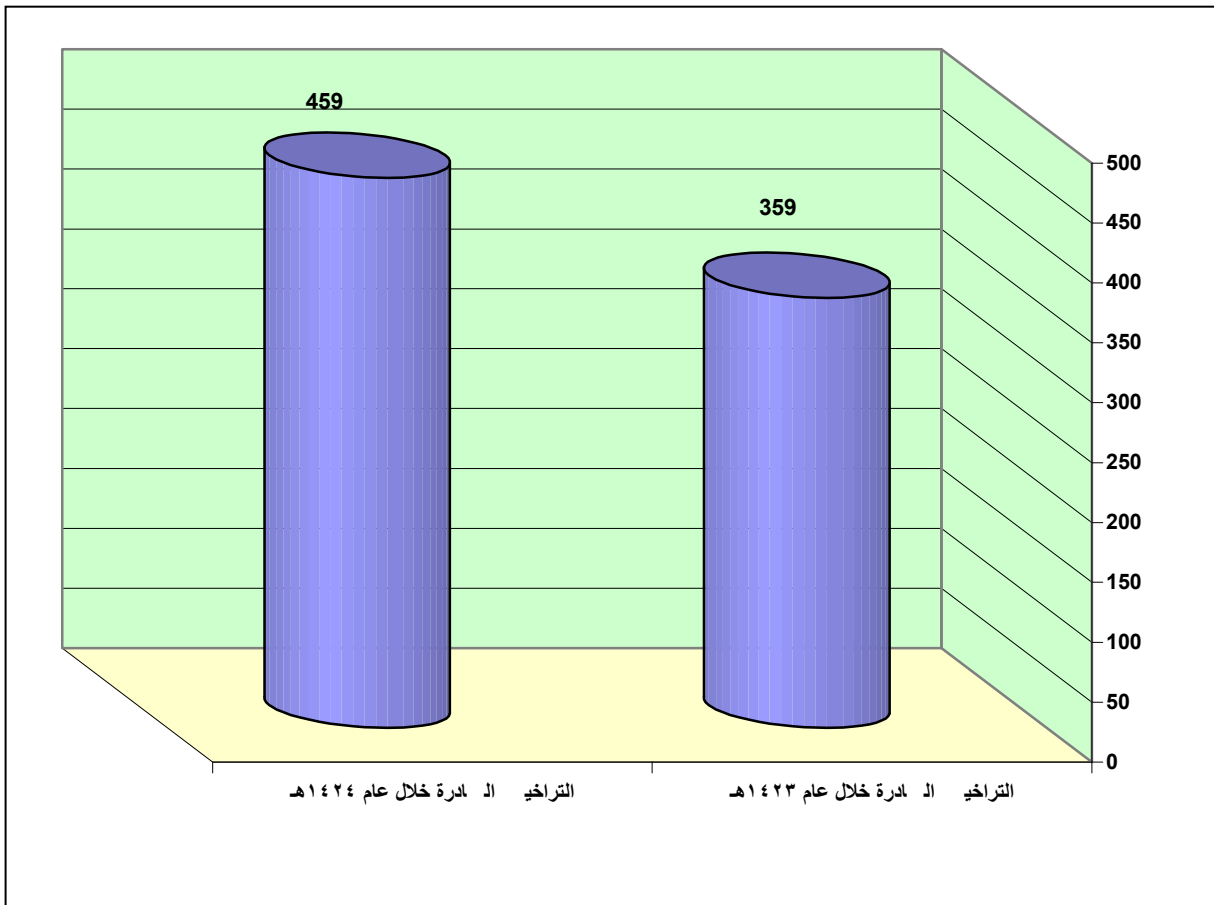
٤- الوكالات التجارية :

بلغ عدد الوكالات التجارية التي تم الترخيص لها خلال عام ١٤٢٤هـ — (٤٢٠) وكالة تجارية في حين بلغ عدد الوكالات التجارية التي تم الترخيص لها خلال عام ١٤٢٣هـ (٤٣٣) وكالة تجارية ويوضح الشكل التالي مقارنة لعدد الوكالات التجارية التي تم الترخيص لها في عدد من الأنشطة خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ .



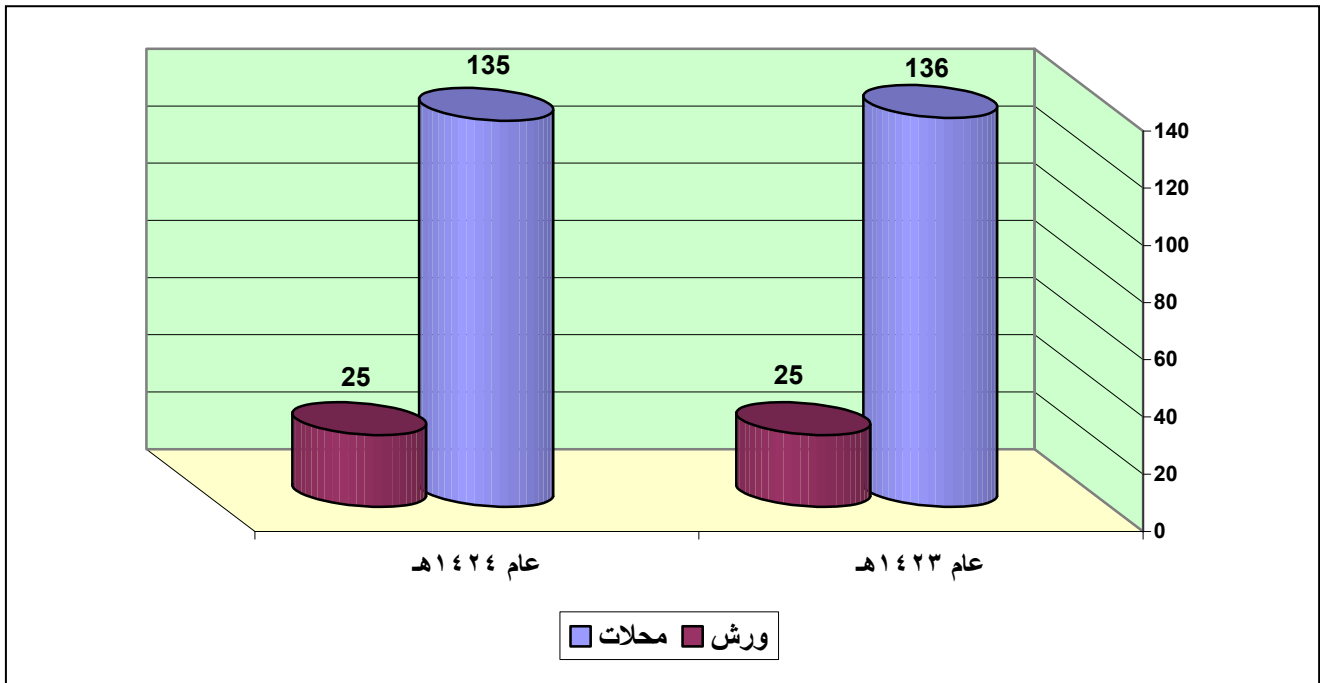
٥- المهنة الحرة :

بلغ عدد تراخيص المهنة الحرة التي قامت الوزارة بالتراخيص لها خلال عام ١٤٢٤هـ (٤٥٩) ترخيصاً في مختلف المهنة الحرة بزيادة عن عدد تراخيص المهنة الحرة الصادرة خلال عام ١٤٢٣هـ بنسبة (٢٧,٩%) حيث كان عدد التراخيص الصادرة خلال عام ١٤٢٣هـ (٣٥٩) ترخيصاً. ويوضح الشكل التالي مقارنة بين عدد تراخيص المهنة الحرة خلال عامي ١٤٢٣هـ و١٤٢٤هـ .



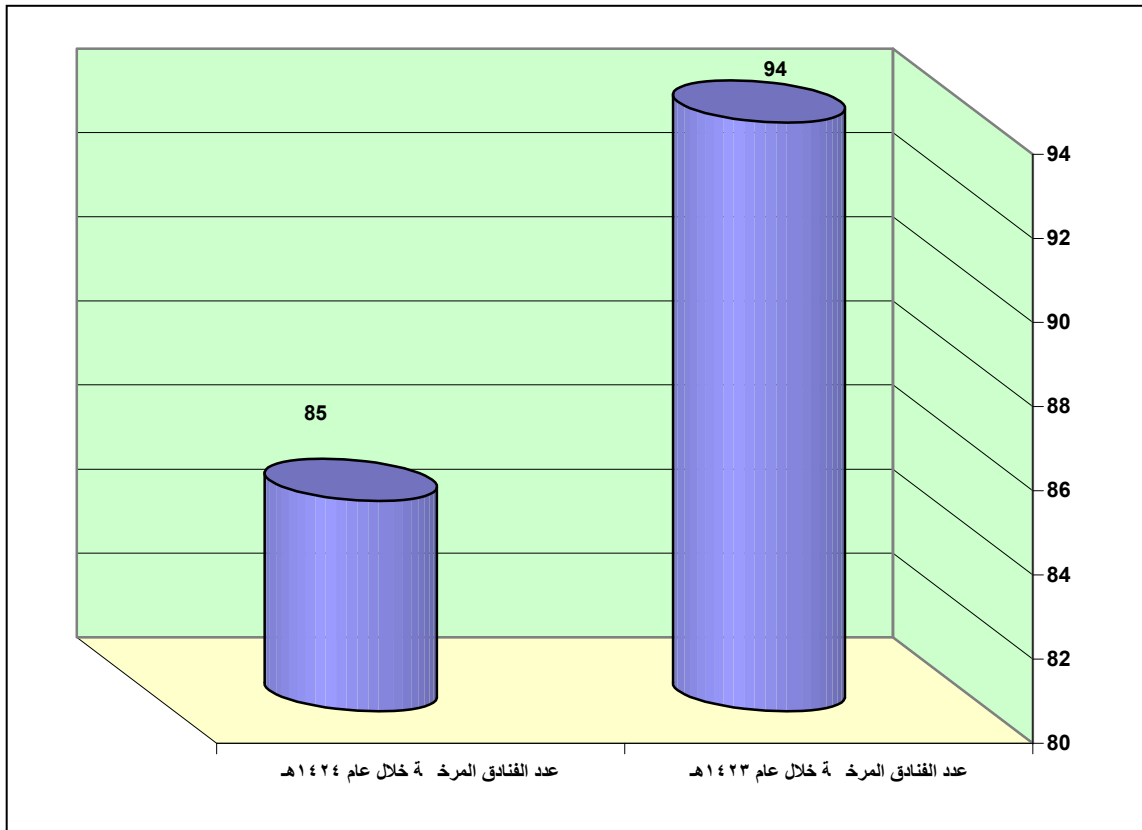
٦- التراخيص لمحلات وورش المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة :

بلغ عدد التراخيص لمحلات وورش المجوهرات والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة الصادرة خلال عام ١٤٢٤هـ (١٦٠) ترخيصاً منها (١٣٥) محلاً و(٢٥) ورشه ، في حين كان عدد المحلات والورش المرخصة عام ١٤٢٣هـ (١٦١) محلاً وورشه منها (١٣٥) محلاً و(٢٥) ورشه ويوضح الشكل التالي مقارنة لعدد التراخيص خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ .



٧- الفنادق والوحدات السكنية المفروشة :

بلغ عدد الفنادق المرخصة من الوزارة خلال عام ١٤٢٤هـ في مختلف مناطق المملكة (٨٥) فندقاً في حين كان عدد الفنادق المرخصة عام ١٤٢٣هـ (٩٤) فندقاً ، ورخصت الوزارة خلال عام ١٤٢٤هـ لـ (٣٩٥) منشأة سكنية تحتوي على العديد من الوحدات السكنية المفروشة . ويوضح الشكل التالي مقارنة لعدد الفنادق المرخصة خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ .

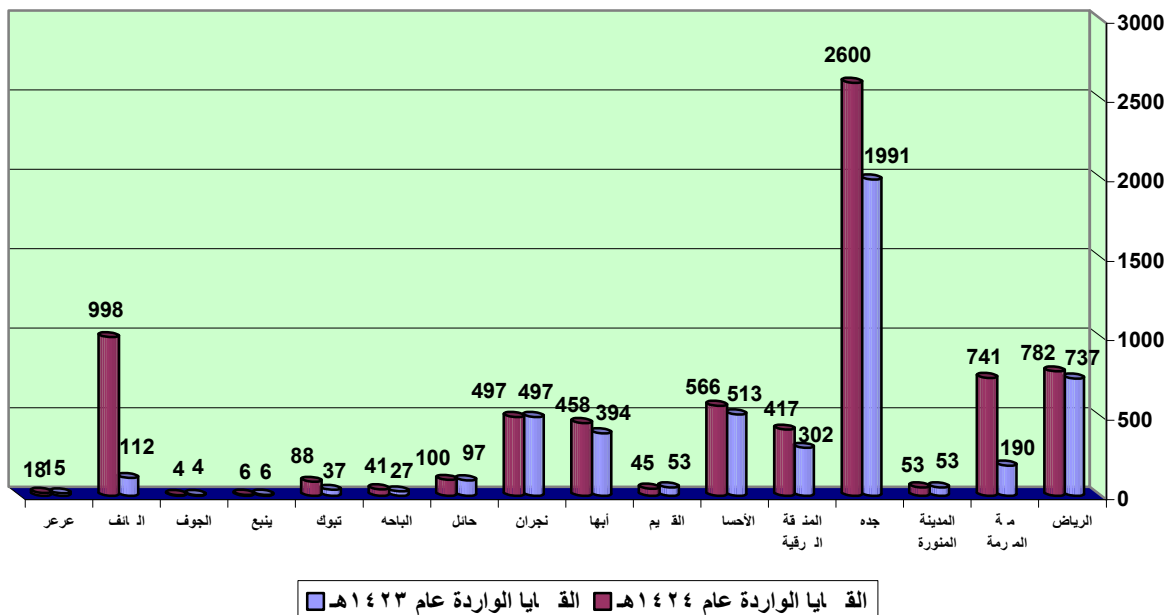


ثانياً : القضايا القانونية

١- قضايا الأوراق التجارية

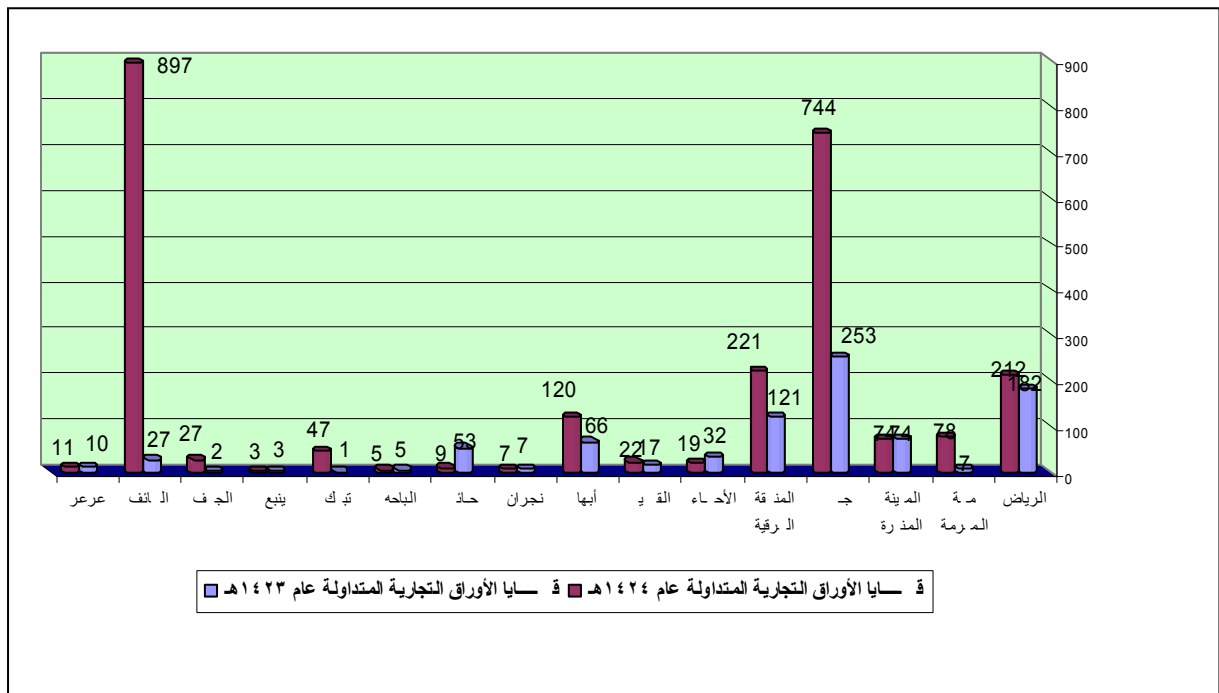
أ- القضايا الواردة :

بلغ إجمالي عدد قضايا الأوراق التجارية الواردة خلال عام ١٤٢٤هـ (٧٤١٤) قضية بزيادة عن عام ١٤٢٣هـ (٤٨,٨%) حيث كان عدد القضايا الواردة عام ١٤٢٣هـ (٤٩٨٣) قضية ، وقد بلغ إجمالي قيمة مبالغ الأوراق التجارية المقدم فيها قضايا خلال عام ١٤٢٤هـ (٤٣٣,٤) مليون ريال بانخفاض عن عام ١٤٢٣هـ مقداره (٦١%) حيث كان إجمالي مبالغ الأوراق التجارية المقدم فيها قضايا خلال عام ١٤٢٣هـ (١,١) ألف مليون ريال ، ويوضح الشكل التالي مقارنة لعدد القضايا الواردة لمكاتب الاحتجاج بالغرف التجارية الصناعية في مناطق المملكة خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ .



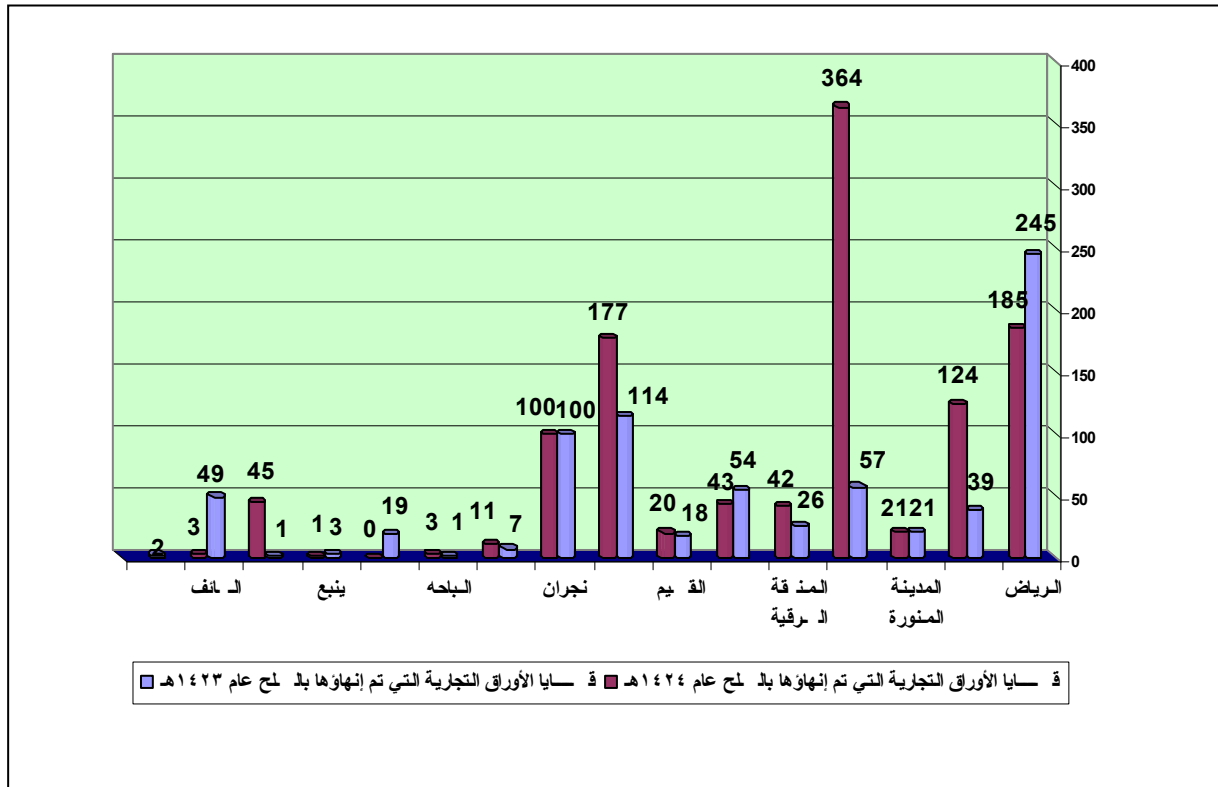
ب- قضايا الأوراق التجارية المتداولة :

بلغ إجمالي عدد قضايا الأوراق التجارية التي تم تداولها خلال عام ١٤٢٤هـ — (٢٤٩٦) قضية بزيادة عن القضايا المتداولة عام ١٤٢٣هـ بنسبة (١٩٠%) حيث كان عدد القضايا المتداولة عام ١٤٢٣هـ (٨٦٠) قضية ، وقد بلغ إجمالي مبالغ هذه القضايا خلال عام ١٤٢٤هـ (١٢٠,٢) مليون ريال بإنخفاض مقداره (٨٢,٣%) عن مبالغ قضايا الأوراق التجارية المتداولة عام ١٤٢٣هـ والتي كان مبلغها (٦٧٨,٤) مليون ريال ويوضح الشكل التالي مقارنة لعدد قضايا الأوراق التجارية المتداولة خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ .



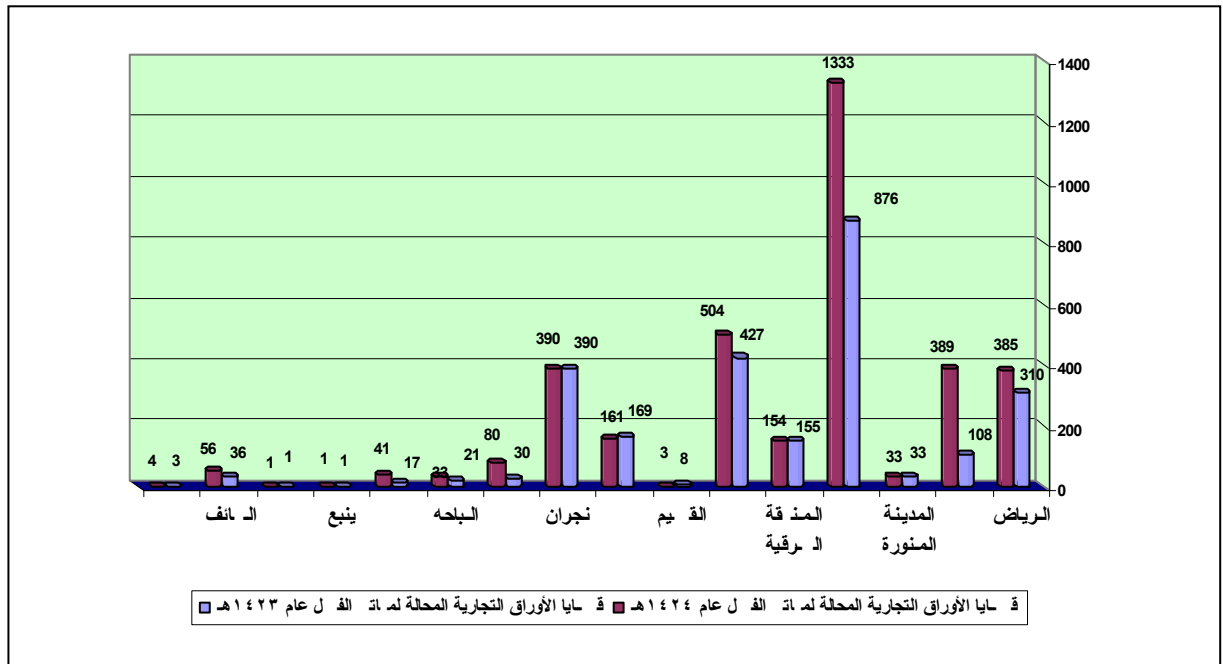
ج- قضايا الأوراق التجارية التي إنتهت عن طريق الصلح :

في إطار الحرص الوزارة على تسوية المنازعات بما يحقق مصلحة جميع الأطراف فقد أنهت عدداً من قضايا الأوراق التجارية عن طريق الصلح و بلغ عدد القضايا التي إنتهت صلحاً خلال عام ١٤٢٤هـ (١١٤٢) قضية مقابل (٧٦٦) قضية تم إنهاؤها عن طريق الصلح عام ١٤٢٣هـ بنسبة زيادة (١,٤٩%) ، وقد بلغ مبالغ هذه القضايا (٤١) مليون ريال بإنخفاض مقداره (٣,٧١%) عن مبالغ الأوراق التجارية التي تم إنهاؤها عن طريق الصلح عام ١٤٢٣هـ حيث كان مقدار تلك المبالغ عام ١٤٢٣هـ (٢,٤٣) مليون ريال ويوضح الشكل التالي مقارنة لعدد قضايا الأوراق التجارية عن طريق الصلح .



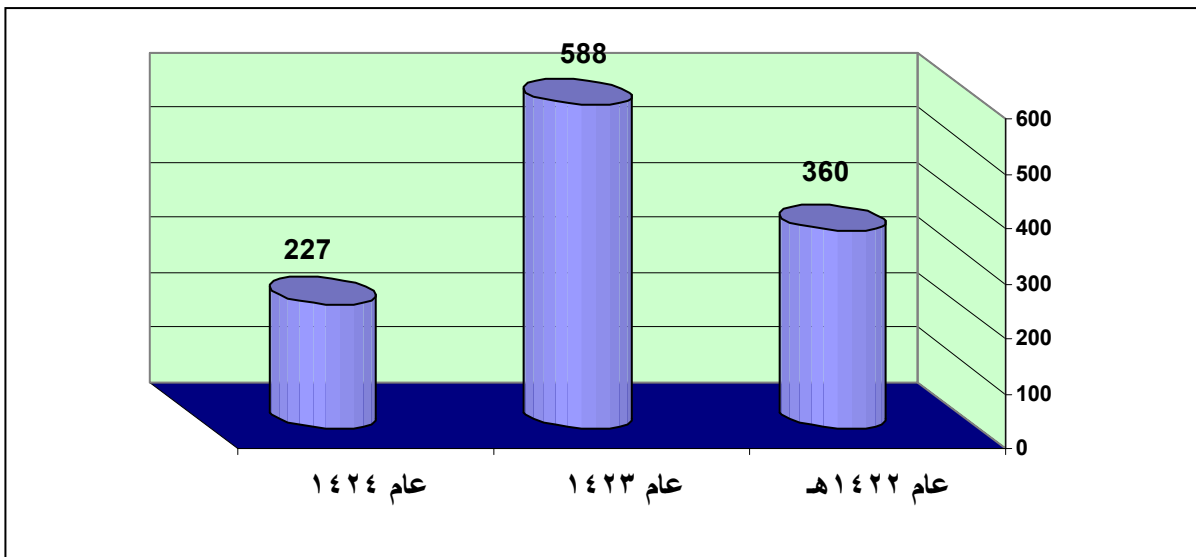
د-قضايا الأوراق التجارية التي أحيلت إلى مكاتب الفصل في المنازعات :

تنفيذاً لأحكام نظام الأوراق التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٧) وتاريخ ١١/١٠/١٣٨٣هـ تم إنشاء (١٠) لجان ومكاتب للفصل في منازعات الأوراق التجارية في عدد من مناطق المملكة حيث تنظر هذه اللجان والمكاتب في المنازعات الناشئة عن الأوراق التجارية ، وقد بلغ عدد القضايا التي نظرتها هذه اللجان والمكاتب خلال عام ١٤٢٤هـ (٣٥٦٨) قضية بزيادة عن عام ١٤٢٣هـ (٣٨%) حيث كان عدد القضايا المنظورة عام ١٤٢٣هـ (٢٥٨٥) قضية ، وقد بلغ قيمة هذه القضايا خلال عام ١٤٢٤هـ (٢٨٣,٦) مليون ريال بإنخفاض عن عام ١٤٢٣هـ مقداره (٥٧,٥%) ، والشكل التالي يوضح مقارنة لعدد القضايا المحالة إلى مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ .



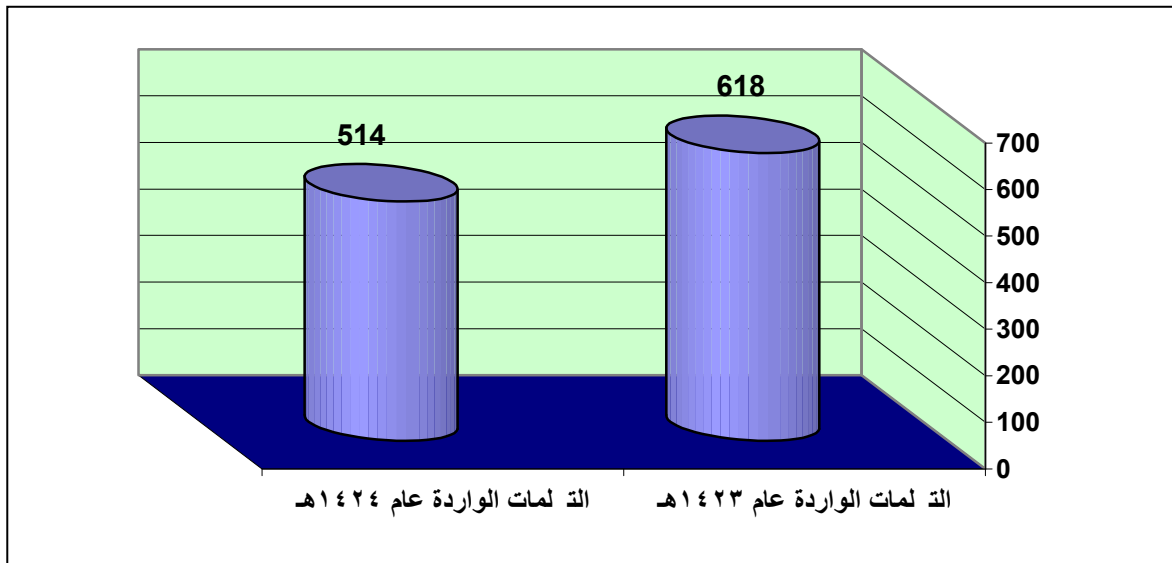
٢- قضايا مكافحة التستر التجاري :

تقوم لجان مكافحة التستر بدراسة جميع قضايا التستر التجاري ، ثم ترفع توصياتها لمعالي وزير التجارة والصناعة والذي يقوم برفعها لصاحب السمو الملكي وزير الداخلية ، و يبلغ عدد لجان مكافحة التستر (٢٤) لجنه تتخذ من فروع الوزارة مقاراً لها ويشترك فيها بالإضافة لمندوبي وزارة التجارة والصناعة مندوبين عن وزارة الداخلية ، ووزارة المالية (مصلحة الزكاة والدخل) ، وقد بلغ عدد قضايا التستر التجاري التي تم ضبطها خلال عام ١٤٢٤هـ (٢٣٠) قضية بإنخفاض مقداره (٩,٦٠%) عن عدد القضايا التي تم ضبطها خلال عام ١٤٢٣هـ والتي كانت (٥٨٨) قضية وقد تم إصدار (٢٢٧) قراراً حيال تلك القضايا عام ١٤٢٤هـ ، ويوضح الشكل التالي مقارنة لعدد قضايا مكافحة التستر خلال الثلاث سنوات الماضية .



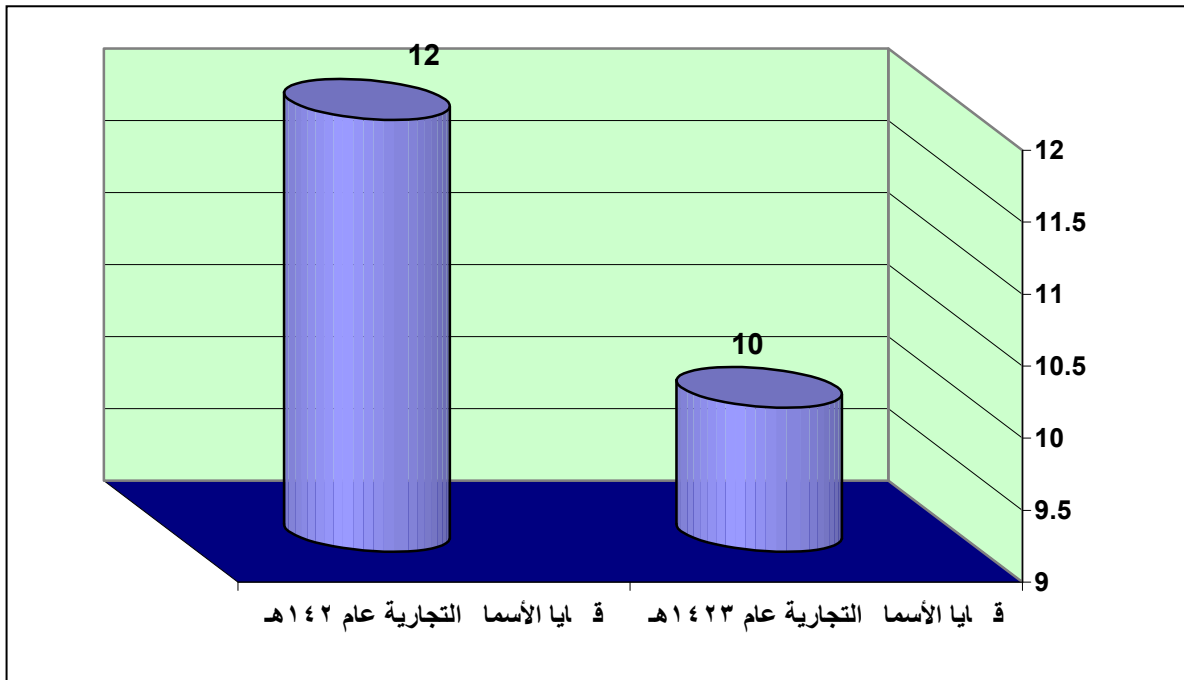
٣- التظلمات المتعلقة بالعلامات التجارية :

تتولى لجنة بحث التظلمات والاعتراضات الخاصة بالعلامات التجارية التظلمات الناتجة عن قرارات العلامات التجارية لرفض تسجيل بعض العلامات التجارية وكذلك الاعتراضات المقدمة بشأن قبول تسجيل بعض العلامات التجارية وقد بلغ عدد التظلمات الواردة لهذه اللجنة خلال عام ١٤٢٤هـ (٥١٤) تظلم بانخفاض عن عدد التظلمات الواردة للجنة عام ١٤٢٣هـ بنسبة (١٦,٨%) حيث كان عدد التظلمات في عام ١٤٢٣هـ (٦١٨) تظلم ، وقد صدر خلال عام ١٤٢٤هـ (٣٠٢) قرار ، وقد تم حل هذه اللجنة وتوزيع أعمالها على المستشارين القانونيين بموجب القرار الوزاري (٤٧١٣) وتاريخ ١٤٢٤/٩/٢٣هـ ويوضح الشكل التالي مقارنة بين عدد التظلمات الواردة خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ .



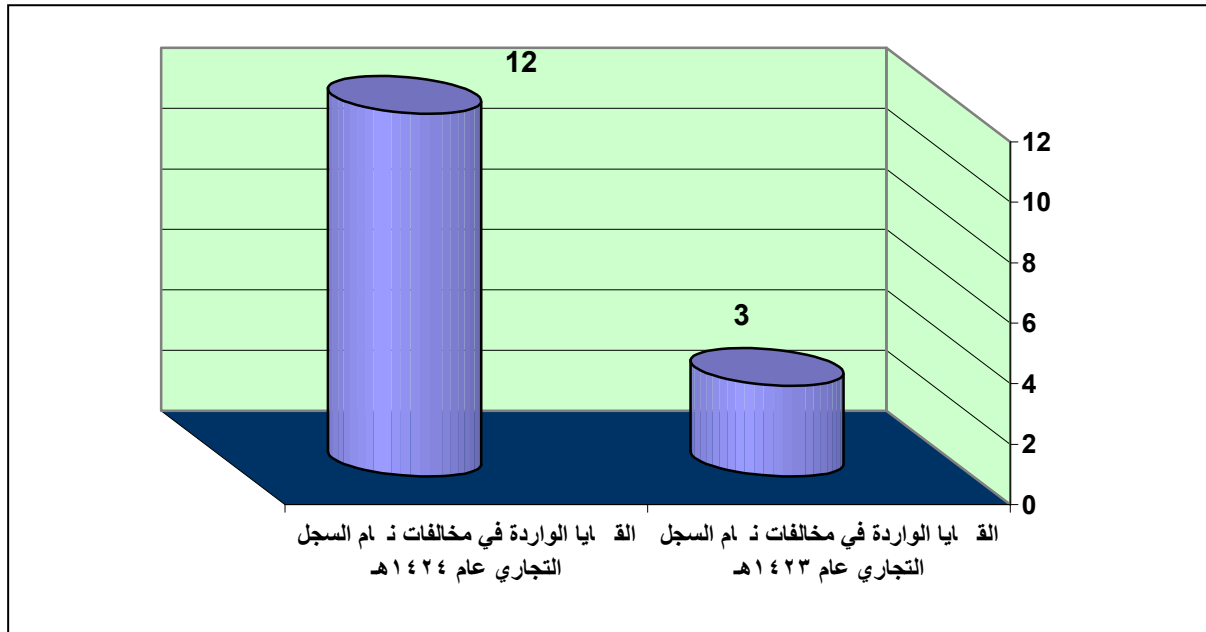
٤ - قضايا مخالفات أحكام نظام الأسماء التجارية :

تختص اللجنة المشكلة بالتحقيق في مخالفات نظام الأسماء التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٢/٨/١٤٢٠هـ ولائحته التنفيذية ، وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم على الأقل متخصصاً في الأنظمة ويمكن التظلم من قرار اللجنة أمام معالي الوزير وقد بلغ عدد القضايا الواردة (١٢) قضية بزيادة عن عدد القضايا الواردة عام ١٤٢٣هـ بنسبة (٢٠%) حيث كان عدد القضايا في عام ١٤٢٣هـ (١٠) قضايا وقد بلغ عدد القضايا المنظورة خلال عام ١٤٢٤هـ (٧) قضايا وعدد القرارات الصادرة (٥) قرارات ، ويوضح الشكل التالي مقارنة لعدد القضايا المتعلقة بالأسماء التجارية خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ .



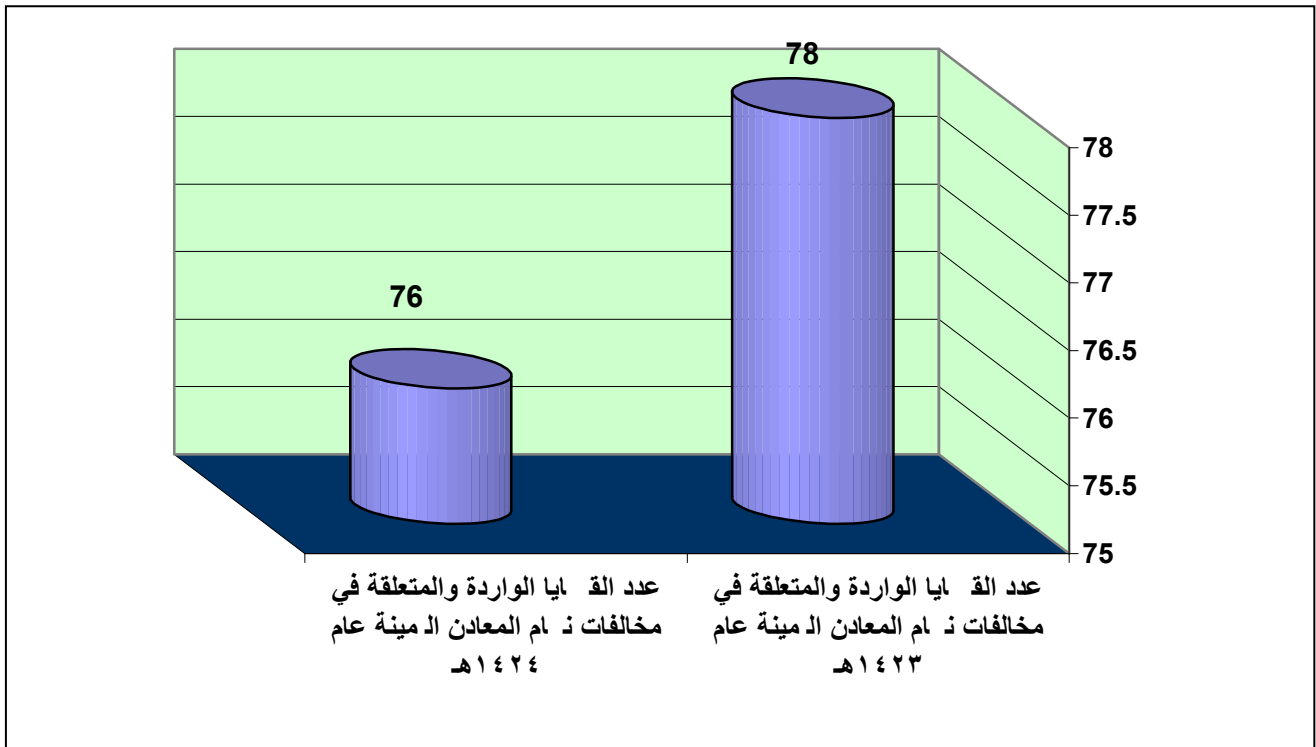
٥- قضايا مخالفات أحكام نظام السجل التجاري :

تختص اللجنة المشكلة للنظر في مخالفات أحكام نظام السجل التجاري بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في نظام السجل التجاري وقد بلغ عدد القضايا الواردة خلال عام ١٤٢٣هـ (١٢) قضية بزيادة عن القضايا الواردة عام ١٤٢٣هـ تمثل ثلاثة أضعاف عدد القضايا خلال عام ١٤٢٣هـ حيث بلغت (٣) قضايا وقد بلغ عدد القرارات الصادرة خلال عام ١٤٢٤هـ (٣) قرارات. ويوضح الشكل التالي مقارنة بين عدد القضايا الواردة خلال عامي ١٤٢٣هـ و ١٤٢٤هـ .



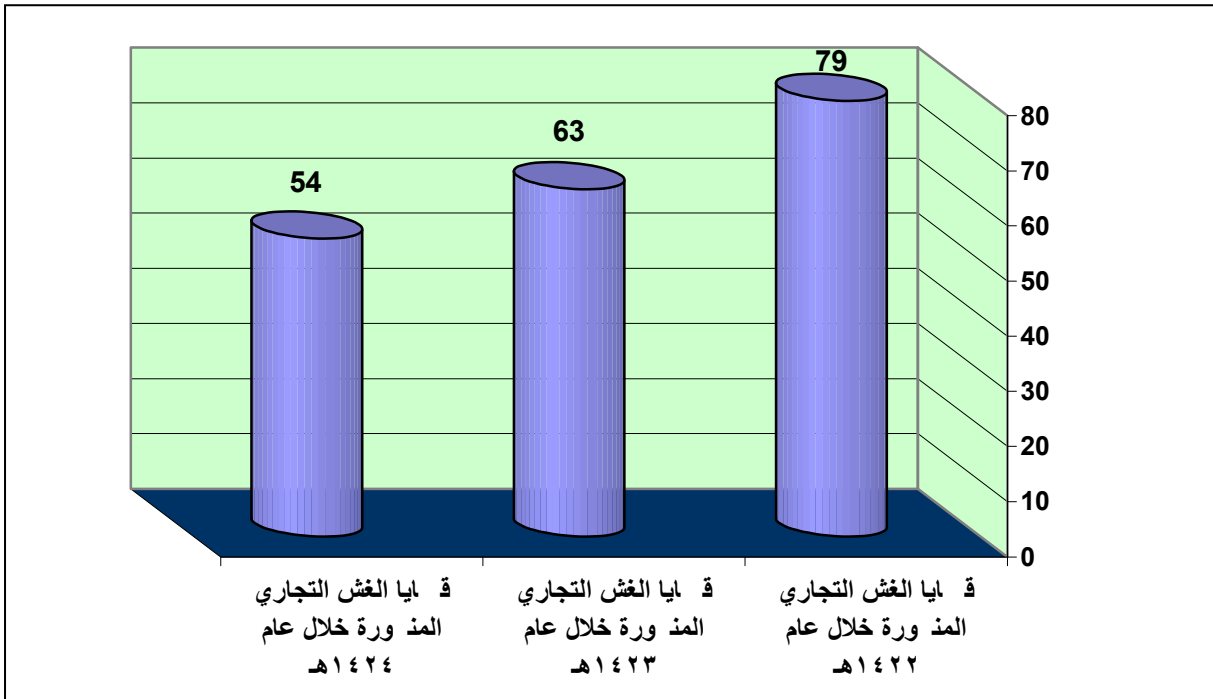
٦- القضايا الخاصة في مخالفات نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة :

تختص اللجنة المشكلة بالنظر في مخالفات نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وإيقاع العقوبات على المخالفين وقد بلغ عدد القضايا الواردة خلال عام ١٤٢٤هـ (٧٦) قضية بإنخفاض عن عام ١٤٢٣هـ بنسبة (٢,٦%) حيث بلغ عدد القضايا الواردة عام ١٤٢٣هـ (٧٨) قضية وبلغ عدد القرارات الصادرة خلال عام ١٤٢٤هـ (٥٦) قرار ويوضح الشكل التالي مقارنة بين عدد القضايا الواردة والمتعلقة في مخالفات نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة خلال عامي ١٤٢٣هـ و١٤٢٤هـ .



٧- قضايا الغش التجاري :

تختص اللجنة المشكلة للفصل في قضايا الغش التجاري بإيقاع العقوبات على المخالفين وفقاً لأحكام نظام مكافحة الغش التجاري ، وقد بلغ عدد قضايا الغش التجاري الواردة خلال عام ١٤٢٤هـ (٥٤) قضية وبلغ عدد القرارات الصادرة بعد نظر هذه القضايا خلال عام ١٤٢٤هـ (٥٤) قرار مقابل (٦٣) قضية تم نظرها عام ١٤٢٣هـ و (٧٩) قضية عام ١٤٢٢هـ ، ويوضح الشكل التالي القضايا المنظورة خلال الأعوام الثلاثة السابقة .



الجزء الثالث

جهود وكالة الوزارة للتجارة الداخلية لتطوير أداء القطاع

قامت وكالة الوزارة للتجارة الداخلية خلال عام ١٤٢٤هـ بجهود نحو تطوير أداء قطاع التجارة وفقاً لما يلي :

- تبسيط الإجراءات :

في إطار حرص الوزارة على تسهيل كافة الإجراءات وإزالة كافة المعوقات التي تعترض بيئة الاستثمار بالمملكة قامت الوزارة بدراسة عدد من الإجراءات في الإدارات ذات العلاقة بخدمة قطاع الأعمال بوزارة التجارة والصناعة ، وخلصت إلى إختصار عدد من الإجراءات المتعلقة بالسجل التجاري ، الشركات ، العلامات التجارية ، الوكالات التجارية ، المهن الحرة ، كما تم تدعيم الوحدات المسئولة عن تقديم هذه الخدمات بعدد من الكفاءات المؤهلة والمدربة والأجهزة الحديثة للإسراع في إنجاز المعاملات في أقصر وقت ممكن ، وقد أثمرت هذه الخطوة عن إنجاز معاملات العديد من المراجعين في وقت قياسي .

- إنشاء مراكز لخدمات قطاع الأعمال :

في إطار إهتمام الوزارة على تهيئة أفضل الظروف لقطاع الأعمال بالمملكة وتذليل العقبات أمامه ، قامت الوزارة بإنشاء مركز متكامل لخدمات قطاع الأعمال في مقرها الرئيسي بالرياض ويضم المركز كافة الإدارات ذات العلاقة بخدمة قطاع

الأعمال، إضافةً إلى كتابة للعدل ، ومكتب للغرفة التجارية الصناعية ، وفرع لأحد البنوك، ومكتب لخدمة رجال الأعمال ، ومكتب لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة ، كما تم إنشاء مركزين في كل من فرع الوزارة بمكة المكرمة وجازان على غرار مركز خدمات قطاع الأعمال في مقر الوزارة الرئيسي بالرياض ، وتم تزويد هذه المراكز بأحدث الوسائل المساندة لتمكينها من تقديم خدمات مميزة بسهولة ويسر وشفافية ، كما تم تزويدها بخدمات مساندةً جهزت بأحدث الوسائل التقنية تتمثل في إنجاز المعاملات آلياً من خلال شبكة للحاسب الآلي ، وخدمات إضافية أخرى تتمثل في توفير عدد من أجهزة الإنترنت وآلات التصوير وأجهزة الفاكس .

وحرصت الوزارة على تأهيل وتدريب العاملين بهذه المراكز بما يحقق الكفاءة الفاعلة والأهداف التي تسعى الوزارة لها من إقامة هذه المراكز ومنها الحرص على أداء الخدمات المميزة لقطاع الأعمال في كل منطقة من مناطق المملكة بكل يسر وسهولة ودون أية تعقيدات .

– إنشاء مركز لخدمة سيدات الأعمال :

في ضوء حرص الوزارة على تهيئة ظروف ملائمة تساعد المرأة على إنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بها وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد بادرت بإقامة مركز مستقل ومجهز لخدمة سيدات الأعمال بمقرها الرئيسي بالرياض وذلك لتوفير بيئة عمل مناسبة تساعد المرأة على إنهاء إجراءاتها بنفسها ويساعد على تبسيط الإجراءات لسيدات الأعمال ومن ذلك إلغاء المطالبة بشرط الوكالة الشرعية لحضور وكيل عنها ، إلغاء الكفالة الغرمية ، وسوف يتيح المركز لسيدة

الأعمال إنجاز كافة الأعمال المتعلقة بها بكل يسر وسهولة وذلك من خلال مبنى مستقل يعمل به عدد من الموظفات السعوديات و مزود بكافة التجهيزات وسوف يساعد هذا المركز على تحريك الاستثمارات الخاصة بالنساء وإتاحة مزيد من فرص العمل لهن ، وسيكون هذا المركز نواة لإقامة العديد من المراكز المماثلة في فروع الوزارة في عدد من مناطق المملكة .